

البيت الأبيض يضع الصين على رأس التحديات ويتأهب لمواجهة إيران



حازم الغبرا
محلل سياسي أمريكي

وفي تأكيد على تواجد الخيار العسكري ضد إيران على الطاولة.

وظهر دور الدبلوماسية الأميركية طاعياً في التقرير الذي حددها كخيار أول في التعاطي مع الأزمات، لكنه أعلن بوضوح أن الولايات المتحدة لن تتردد أبداً في استعمال قوتها العسكرية إن جرى تهديد مصالحها القومية الأساسية. وفي الشأن الداخلي أتى التركيز كما كان متوقفاً على تداعيات جائحة كورونا خصوصاً على الاقتصاد الأميركي، وضرورة دعم الاقتصاد على المدى القصير لتجاوز آثار الجائحة وعلى المدى الطويل للحماية من أخطار مماثلة وغير متوقعة قد تظهر مستقبلاً.

كما لم يتجاهل التقرير مشاكل الداخل من إرهاب محلي واضطرابات مدنية وحددها كأخطار محدقة بالأمن الأميركي في إشارة إلى المظاهرات وأعمال الشغب والعنف التي عصفت بمدن الولايات المتحدة خلال العام الماضي، خصوصاً تلك التي تلت الانتخابات الرئاسية. وطرح ضرورة أن تكون جهود مكافحة الإرهاب متجاوبة مع المتغيرات بما فيها ظهور جماعات متشددة تنادي بالعنف داخل الولايات المتحدة.

وفي خاتمة أكد التقرير أن الولايات المتحدة تمر في لحظة تاريخية يجري فيها النقاش حول مصير العالم المستقبلي. ولتتصدر الولايات المتحدة في تحديات المرحلة القادمة عليها إظهار استطاعة الأنظمة الديمقراطية على تقديم ما تتطلع له الشعوب.

وهذا لن يحصل مصادفة أو تلقائياً، فعلى واشنطن الدفاع عن نظامها الديمقراطي وتدعيمه وتجديده عبر تقوية دعائم الاقتصاد، واستعادة الدور الأميركي البارز في المؤسسات الدولية، والحفاظ على القيم الأميركية والدفاع عن هذه القيم في أرجاء العالم، بالإضافة إلى تحديث قوتها العسكرية إلى جانب لعب دور دبلوماسي عالمي ريادي عبر تنشيط شراكاتها وتحالفاتها الدولية.

ولا يخفى عن يقرأ هذه الورقة أن الأمن القومي للولايات المتحدة يواجه تحديات متزايدة وضغوطاً مستمرة من الداخل والخارج في آن واحد. ويظهر أيضاً إدراك الإدارة الأميركية بضرورة استخدام الدبلوماسية والإعتماد على الحلفاء لحل الخلافات قبل اللجوء إلى القوة والخيار العسكري.

ومع أن القدرات العسكرية الأميركية أكبر بمرات من تلك التي يمتلكها أي بلد، إلا أن الانخراط في نزاعات متعددة على جبهات متناثرة الأطراف وبشكل فردي هو توجه أثبت فشلاً استراتيجياً عبر العصور. والرئيس الأميركي بايدين مصمم على عدم الانجرار نحو مواجهات عسكرية إن لم تكن هناك ضرورة ملحة أو تهديد مباشر للولايات المتحدة ومصالحها.

وقد أصبح التعامل مع التمدد الصيني ضرورة وليس خياراً، وهذا التحدي قد يكون أكبر من أن تواجهه الولايات المتحدة وحدها وبنون مشاركة شركائها في أوروبا والأمريكيتين. ومن غير المستبعد أن تلجأ إدارة بايدين إلى حرب الرسوم الجمركية التي أثبتت نجاحاً في عهد الرئيس ترامب لكن بشكل موسع ويتنسيق مع الحلفاء.

لكن في ما يخص الشرق الأوسط وإيران تحديداً، كان التقرير صريحاً حول ضرورة استمرار التواجد العسكري الأميركي في المنطقة للتعامل مع خطر إرهاب الدولة وإرهاب المنظمات على حد سواء. وفي المقاربة بين الاعتداءات الإيرانية ضد جيرانها ونهج القاعدة وداش موقف أمريكي جديد وواضح حول استعداد واشنطن لمعاملة طهران كما تعامل المنظمات الإرهابية. فهل نتجج إيران هذه المرة في قراءة الرسالة الأميركية الجديدة بعد أن فشلت في التعامل إيجاباً مع الخيارات الدبلوماسية التي فتحت أمامها؟

واشنطن - أصدر البيت الأبيض

الأسبوع الماضي ملف توجيهاته الاستراتيجية في المرحلة الانتقالية والتي تحدد أولويات إدارة بايدين في التعامل مع التحديات الأمنية التي تواجه الولايات المتحدة وحماية الدور الأميركي الريادي في العالم.

ويركز التقرير على الارتباط المتزايد بين مصير الولايات المتحدة والأحداث والمجريات التي تحصل خارج حدودها، وقدم أمثلة عديدة على ذلك منها جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية العالمية، والتغير المناخي، وصعود الأفكار القومية المعادية للأخر في وقت تنحسر فيه الديمقراطية، والتنافس الأخذ بالازدياد مع دول الاستبداد كالصين وروسيا، والسور الذي يلعبه التقدم التقني في تغيير كافة أسس الحياة اليومية.

واختصر التقرير أولويات الأمن القومي الأميركي في ثلاث نقاط جوهرية، الأولى تتمثل في الدفاع وتدعيم مصادر قوة الولايات المتحدة الأساسية والمتنامية في الشعب الأميركي والاقتصاد والقوة الدفاعية والديمقراطية في الداخل.

أما النقطة الثانية، فتتمثل في توزيع القوة الأميركية بشكل مناسب لردء الأخطار على الولايات المتحدة وحلفائها ومصالحها ومنع الأنداد من السيطرة على مناطق أساسية أو منافذ رئيسية في العالم، وأخيراً قيادة نظام عالمي مستقر ومنفتح يعتمد على التحالفات بين الديمقراطيات والشراكات ودور المؤسسات الدولية والقانون.

في المقاربة بين اعتداءات إيران ضد جيرانها ونهج القاعدة وداش، فإن واشنطن ستعامل طهران مثل التنظيمات الإرهابية

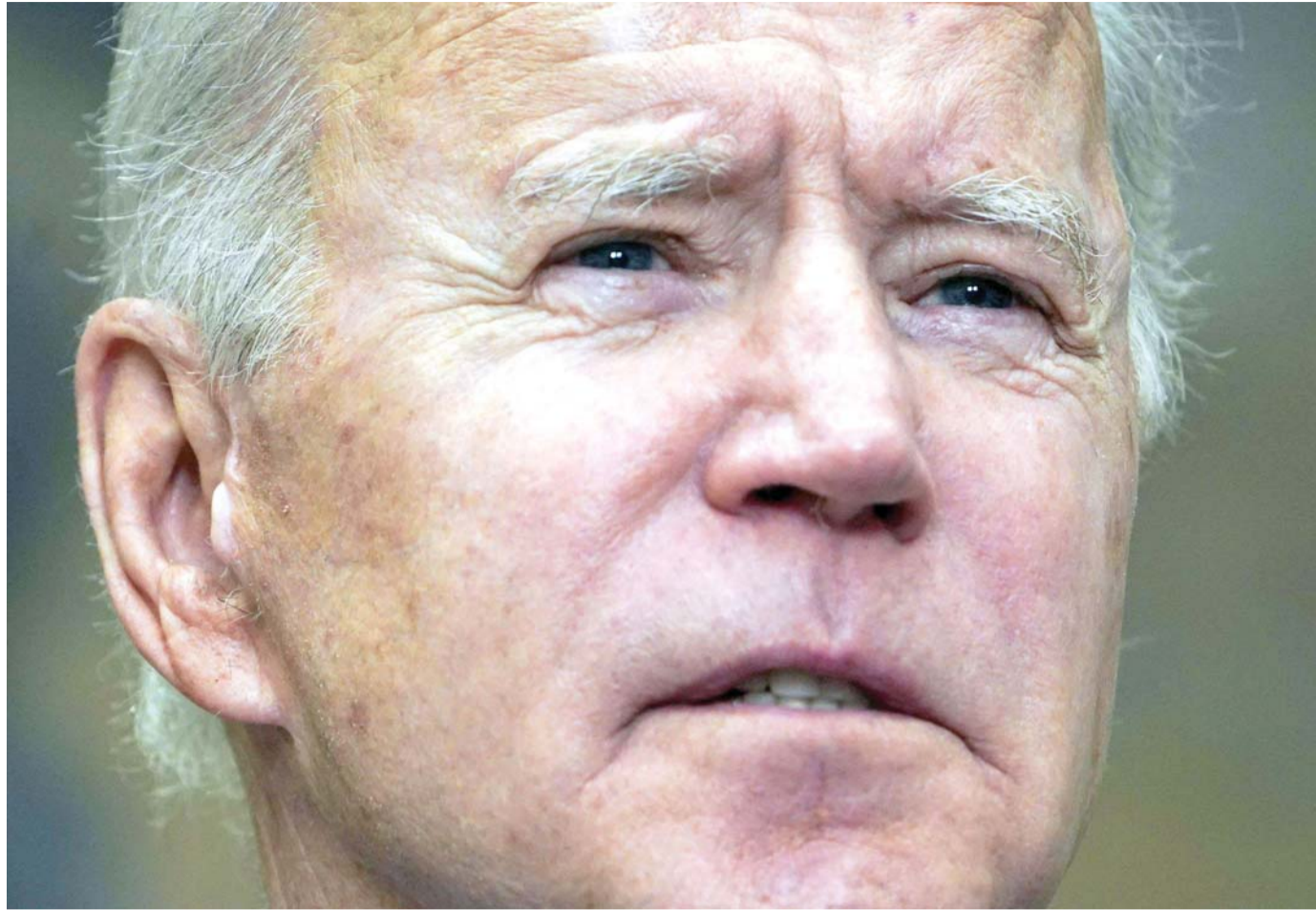
ومع أن التقرير المؤلف من 24 صفحة والميل بتوقيع الرئيس الأميركي استند على الضغوط العريضة، وأتى خالياً من المفاجآت إلا أن التركيز على الصين واللغة التي استخدمت لشرح خطرها فاقا التوقعات.

ففي الشأن الدولي أكد التقرير أن الصين أخذة بالتوسع بشكل متسارع، ووصفها بأنها الدولة الوحيدة التي تملك القدرة على دمج قدراتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والتقنية نحو تشكيل خطر على التوازن الدولي. كما ذكر بشكل واضح أن هدف الخطأ الأمنية الحالية هو تعزيز قدرات الولايات المتحدة بما يؤهلها للانتصار في المنافسة الاستراتيجية مع النذ الصيني.

ولم يهمل التقرير روسيا أيضاً، فبالرغم من الإشارة غير المباشرة إلى أن روسيا لا تستطيع مواجهة الولايات المتحدة، إلا أنه حذر من الخطوات الفاعلة التي تقوم بها موسكو لتفويض القوة الأميركية ومنع الولايات المتحدة من الدفاع عن نفسها وحلفائها.

وقارن التقرير الخطر الإيراني بذلك الآتي من كوريا الشمالية حيث تسعى الدولتان لرفع مستوى دورهما الإقليمي السلبي عبر تطوير أسلحة غير تقليدية من شأنها تغيير قواعد اللعبة.

وجرى التركيز على ضرورة موازنة الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط لمواجهة خطر إرهاب القاعدة وداش والاعتداءات الإيرانية في المقاربة واضحة بين تأثير هذين الخطرين المتشابه على أمن دول الشرق الأوسط والمصالح الأميركية في المنطقة

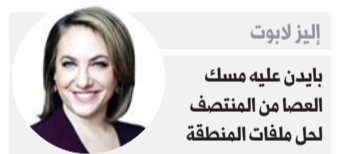


الشرق الأوسط صدام لا ينتهي

إدارة بايدين تتصرف بعقلية حتمية الخروج من مستنقع اسمه الشرق الأوسط

محاولات مزج سياستي التدخل والحوار هدفها المسك بخيوط اللعبة في المنطقة

أن تلعب بلده دوراً في صياغة حل دبلوماسي للصراع، وعين دبلوماسياً مخضرمًا كمبعوث خاص لهذه القضية يحظى باحترام كبير في الرياض، وتعد بحماية المصالح الأمنية السعودية.



إليزابيث لابوت

بايدين عليه مسك العصا من المنتصف لكل ملفات المنطقة

وتعد هذه ممارسة تقليدية لموازنة المصالح والقيم، وهي إحدى المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية. ولكن لابوت تطرح تساؤلاً مفاوذاً: إذا كان بايدين استطاع العمل مع الرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذين هددا دولتهما بشكل مباشر المصالح الأميركية، فلماذا إذن سيقتلع بايدين علاقة الولايات المتحدة بحليف عربي رئيسي وملكها المستقبلي؟ وظلت السعودية شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية، ولذلك فإن ضغوط خبراء السياسة الخارجية الأميركية على إدارة بايدين حتى تلعب واشنطن دوراً قاسياً مع ولي العهد السعودي، ربما تأتي في محاولة لتغيير مصير الأسرة الحاكمة في البلد الخليجي.

ويبدو هذا التفكير خاطئاً نظراً لشعبية الأمير محمد بن سلمان الكبيرة بين الشباب وسمعته كمتصلح معتدل، خاصة وأنه يتولى زمام التغيير ببلاد عبر اتخاذ خطوات جريئة نحو الإصلاح في مجالات مثل حقوق المرأة، وقد يقوم، على عكس والده، بتطبيع العلاقات مع إسرائيل مما يكسبه حظوة أكبر. أوجد النهج الذي اتبعته إدارة ترامب في المنطقة فرصاً لروسيا والصين للعب دور أكبر في الشرق الأوسط من خلال تدخل روسيا في الحرب السورية. كما عززت الصين شراكاتها السياسية والاقتصادية بما في ذلك عقد شراكة متنامية مع إيران التي اشترت منها كميات ضخمة من النفط الخام في انتهاك للعقوبات الأميركية.

وتريد إدارة بايدين، مثل تلك التي سبقتها، مواجهة منافسيها من القوى العظمى، لكن واشنطن سمحت لأقدام تلك القوى بأن تطأ رمال الشرق الأوسط.

وعندما تم تعيينه وزيراً للخارجية وضع أنتوني بلينكين أولويات السياسة الخارجية لإدارة بايدين؛ أولاً، آسيا والمحيط الهادئ، ثم التقارب مع الحلفاء الأوروبيين، وأخيراً نصف الكرة الغربي.

حقوق الإنسان، فإن بايدين يحاول الوقوف في الوسط. وأعلن بايدين عن مراجعة لمبيعات الأسلحة الضخمة التي وافقت عليها إدارة ترامب رغم معارضة الكونغرس لها. وعلى عكس ترامب أعاد الرئيس الجديد المناقشات على مستوى رؤساء الدول مع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز وأعاد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى مكانه الصحيح كمنظير لوزير الدفاع الأميركي لويد أوستن.

وكل ذلك يأتي بالتوازي مع حملة الضغوط التي سبقت التقرير الاستخباراتي السري بتكليف من الكونغرس، والذي لم ينشره ترامب وكشفت عنه إدارة بايدين، حيث لم يقدم أي أدلة أو قرائن بشأن اختفاء الصحافي السعودي جمال خاشقجي. ومع ذلك اختار بايدين فرض عقوبات على المسؤولين الذين يعتقد أنهم متورطون في مقتل خاشقجي ولكن ليس الأمير محمد بن سلمان.

وبالمثل عندما أعلن بايدين إنهاء الدعم الأميركي للحرب في اليمن، واقترح

إذ كان يتم تصوير أوباما على أنه الجزيرة، وترامب على أنه العصا، فإن بايدين يبدو أنه يفضل مزيجاً بين الاثنين، وخليطاً بين التدخل والحوار ممزوجاً بالضربات التي يشنها على الوكلاء وفرض العقوبات المستمرة والضغط الدبلوماسي.

ويريد بايدين العودة إلى الصفة النووية التي تخلى عنها ترامب، بل وعرض الدخول في حوار بقيادة أوروبا قبل أن تعود إيران إلى الامتثال للقيود النووية للاتفاق، لكنه يدرك أن القيام بذلك دون إظهار ردة فعل تجاه أنشطة طهران الأخرى المزعومة للاستقرار في المنطقة لا يحسن من فرصه.

ويمتلك فريق الأمن القومي لبايدين العديد من الوجوه التي عملت في إدارة أوباما، لكنهم جميعاً يعرفون أن هذا ليس عام 2015، خاصة وأن إسرائيل تقوم بتطبيع العلاقات مع العديد من جيران إيران الخليجيين.

كما وضعت جائحة كورونا وفترة استمرار انخفاض أسعار النفط وحملة الضغط الأقصى التي فرضتها إدارة ترامب طهران في موقف دفاعي. واليوم تحتاج إيران إلى الاتفاق النووي أكثر بكثير مما تحتاجه الولايات المتحدة. لكن مشاكل بايدين في الشرق الأوسط لا تقتصر فقط على تقويم إيران، وترى لابوت أنه يريد أن ينهي الحرب التي تقودها السعودية في اليمن، ومع ذلك يحتاج بايدين السعودية للقيام بالأمرين. وفي الوقت نفسه يريد إعادة تقويم العلاقة التي أصبحت رتيبة ومملة في ظل الإدارة السابقة.

لم تختلف إستراتيجية الرئيس الأميركي جو بايدين تجاه الشرق الأوسط إلى حد الآن عن الرئيسين السابقين باراك أوباما ودونالد ترامب، فهو يأمل في تقليل انشغاله بالمنطقة لصالح خوض منافسة إستراتيجية مع الصين، والتي يرى أنها ستكون التحدي الأكبر في فترة رئاسته، ولكن في الوقت الذي يعتقد فيه أنه خرج من دائرة مستنقع الشرق الأوسط يجد نفسه دون أن يشعر مسحوباً داخلها مرة أخرى.

والشأن - مرت أقل من عشر سنوات منذ أن أعلنت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون أن الولايات المتحدة تتجه نحو آسيا بعد أن ركزت لعقود على الشرق الأوسط. لكن ذلك لم يدم طويلاً، لاسيما بعد أن أجبر "الربيع العربي" المنطقة على العودة إلى مركز السياسة الخارجية للولايات المتحدة فم جاعت الحروب في سوريا وليبيا واليمن وظهر تنظيم داعش.

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك مفاوضات نووية مع إيران، وهي سلسلة من الأحداث التي أكدت أن الشرق الأوسط، كما حدث مع الرؤساء السابقين جيمي كارتر ورونالد ريغان وجورج إتش دبليو بوش وابنه، لن يخرج من دائرة السياسة الخارجية للرئيس الأسبق باراك أوباما.

لا وقت للتقاط الأنفاس جاء الاختبار الأول في منتصف الشهر الماضي عندما أطلقت الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران صواريخ على قاعدة جوية أميركية في شمال العراق، مما أسفر عن مقتل متقاعد فلبيني وإصابة أحد أفراد الخدمة الأميركية.

ومنذ تنصيب بايدين لم تستهدف إيران القوات الأميركية في العراق فقط، كما فعلت منذ سنوات، بل شنت كذلك هجمات على حقول النفط السعودية والمطارات ومنشآت أخرى.

واستغرق بايدين وقتاً للرد، ولكن لم تكن هناك تهديدات أو تغريدات غاضبية أو خطابات عنيفة، بل جاء الرد المحدد عبر شن ضربة موجهة على معبر الحدود تستخدمه الميليشيات العراقية لشن هجمات عبر الحدود على القوات الأميركية. وجاء في بيان وزارة الدفاع أن "بايدين سيعلن على حماية الأفراد الأميركيين وقوات التحالف".

مساعدة في كلية الخدمة الدولية بالجامعة الأميركية، في تقرير نشرته مجلة "فورين بوليسي" فإن ذلك الرد كان بمثابة خطوة إلى الأمام وتقدماً أحرزته إدارة بايدين، وأن الهجوم كان تحذيراً من أن الولايات المتحدة لا ينبغي العبث معها، ومع ذلك لم تكن بهذه القوة إلى حد أنها أغلقت الباب أمام الدبلوماسية. وشن بايدين الضربات في نفس الوقت الذي عرضت فيه إدارته استئناف

مزيج بين التدخل والحوار

إذ كان يتم تصوير أوباما على أنه الجزيرة، وترامب على أنه العصا، فإن بايدين يبدو أنه يفضل مزيجاً بين الاثنين، وخليطاً بين التدخل والحوار ممزوجاً بالضربات التي يشنها على الوكلاء وفرض العقوبات المستمرة والضغط الدبلوماسي.

ويريد بايدين العودة إلى الصفة النووية التي تخلى عنها ترامب، بل وعرض الدخول في حوار بقيادة أوروبا قبل أن تعود إيران إلى الامتثال للقيود النووية للاتفاق، لكنه يدرك أن القيام بذلك دون إظهار ردة فعل تجاه أنشطة طهران الأخرى المزعومة للاستقرار في المنطقة لا يحسن من فرصه.

ويمتلك فريق الأمن القومي لبايدين العديد من الوجوه التي عملت في إدارة أوباما، لكنهم جميعاً يعرفون أن هذا ليس عام 2015، خاصة وأن إسرائيل تقوم بتطبيع العلاقات مع العديد من جيران إيران الخليجيين.

كما وضعت جائحة كورونا وفترة استمرار انخفاض أسعار النفط وحملة الضغط الأقصى التي فرضتها إدارة ترامب طهران في موقف دفاعي. واليوم تحتاج إيران إلى الاتفاق النووي أكثر بكثير مما تحتاجه الولايات المتحدة. لكن مشاكل بايدين في الشرق الأوسط لا تقتصر فقط على تقويم إيران، وترى لابوت أنه يريد أن ينهي الحرب التي تقودها السعودية في اليمن، ومع ذلك يحتاج بايدين السعودية للقيام بالأمرين. وفي الوقت نفسه يريد إعادة تقويم العلاقة التي أصبحت رتيبة ومملة في ظل الإدارة السابقة.

سياسة الوقوف في الوسط تعتقد لابوت أنه إذا كان أوباما بالغ في وعوده التي لم يف بها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالسعودية، وإذا كان ترامب يتبنى نهجاً صديقاً تجاهها وتجاه ملف

